نضال الشاجوسيين من أجل التعويض وحق العودة (1968–2004)

أ. زينب إبراهيم السعيد[*] أ.د. السيد فليفل[**]

- **مُلخص:**

لقد عانى الشاجوسيون من العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الشائعة بين ضحايا التهجير القسري، وكيف تفاقمت الآثار العامة للنزوح بفعل الظروف الخاصة التي واجهتهم في موريشيوس، وعدم وجود برنامج لإعادة التوطين، وشعور العديد منهم بأنهم مستبعدون من دولة موريشيوس، وظروفهم في وقت النزوح في وقت كانت موريشيوس تشهد نموا سكانياً مرتفعاً ونقصاً حادًا في المساكن وارتفاع معدلات البطالة، ومعاناة الشاجوسيين أيضاً من القوالب النمطية العنصرية والتمييز العرقي ضد الأفرو–كريول[1] بشكل عام والإيلوا على وجه الخصوص، مما أدى إلى زيادة إعاقة تقدمهم الاجتماعي والاقتصادي. وردًا على اقتلاعهم بالقوة والصعاب التي واجهوها في المنفى، حشد الشاجوسيون في موريشيوس أنفسهم لاتخاذ خطوات جادة من أجل الحصول على تعويض مناسب والحق في العودة إلى شاجوس.

الكلمات المفتاحية: الإيلوا، الشاجوسيون، أرخبيل شاجوس، دييجو جارسيا

---

[*] باحث دكتوراه بقسم التاريخ بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[1]– لفظ يشير إلى الأشخاص المولودين محليًا لآباء وافدين ذوي الأصول الأفريقية

The Struggle of the Chagossians for Compensation and the Right of Return (1968 - 2004)

Zainab Ibrahim Al-Said **Prof. Dr. Elsayed Fleifel**

- **Abstract**

The Chagossians have suffered from many of the social, economic, social and psychological impacts that are common among victims of the forced displacement, and how the general effects of displacement were exacerbated by the special circumstances they faced In Mauritius, there is no resettlement programme, and many of them feel that they are You are deported from the State of Mauritius, and their circumstances at the time of displacement in At a time when Mauritius was witnessing high population growth and a severe housing shortage High unemployment rates, and Chagossians also suffer from racist stereotypes and discriminatory nationalism. Ruqya against the Afro-Creoles in general and the Iloa in particular, which further hindered their progress Social and economic. In response to their forced uprooting and the hardships they faced in exile, the Chagossians in Mauritius mobilized to take serious steps. In order to obtain adequate compensation and the right to return to Chagos.

Keywords: Ilois, Chagossians, Chagos Archiplagos, Diego Garcia

- **مقدمة:**

يناقش هذا البحث ويتتبع مرحلة الكفاح منذ بدء الترحيل وبعد التهجير في موريشيوس وفي سيشيل والمطالبات للحكومات بتوفير حياة كريمة أوالعودة للجزر، والمحاولات التي بذلت لتأمين التعويض عن عدد من الأخطاء القانونية الخاصة التي ارتكبتها حكومة بريطانيافيما يتعلق بعملية نفي شعب شاجوس أو قضية سكان جزر شاجوس، ثم مرحلة الكفاح القانوني ضد بريطانيا في المحاكم البريطانية وضد الولايات المتحدة الأمريكية في المحاكم الأمريكية ثم التوجه نحو المنظمات الدولية الحقوقية، وإلى ماذا انتهت هذه المرحلة من الكفاح حتى انتهاء فترة الدراسة في عام 2004.

يناقش هذا البحث أيضًا التحديات القانونية المرفوعة ضد حكومة بريطانيافي المحاكم الانجليزية لإثبات المسؤولية القانونية والتعويض عن طرد و/ أواستبعاد شعب شاجوس من إقليم المحيط الهندي البريطاني إلى موريشيوس وسيشيل على وجه الخصوص، ويحقق في إجراءات القانون العام بدعوى بانكولت –التي طعنت في صلاحية التشريع الذي يحرم الشاجوسيين من حق الإقامة في جزر شاجوس الخارجية، على الأقل من منظور القانون الدولي العام.

يتناول البحث كفاح الشاجوسيين في سياق الموضوعات التالية :

1- ردود فعل الشاجوسيين أثناء التهجير.

2- ردود فعل الشاجوسيين في موريشيوس وسيشيل بعد التهجير.

3- الكفاح في المحاكم البريطانية حتى عام 2004.

4- الكفاح في المحاكم الأمريكية حتى عام 2004.

5- الكفاح على المستوى الدولي ومنظمات حقوق الإنسان حتى عام 2004.

6- رؤية الإعلام والحكومات لقضية الشاجوسيين.

1- ردود فعل الشاجوسيين أثناء التهجير:

بدأ تقليد الاحتجاج لأول مرة بين الشاجـــــوسيين في عام 1968 بمجرد أن منع سكان الجزر الأوائل من العودة إلـى شـاجوس وتركوا عالقين في موريشيوس. قامت شرطة موريشيوس بإبعاد بعض الوافدين قسـرًا إلـى موريشيوس عندما احتجوا علـى طردهم؛ والوصول إلـــــى موريشيوس وسيشيل في أوقات التوتر المجتمعي الشديد والصراع، والبطالة الهيكلية والعنف العرقي في موريشيوس.[1]

في عام 1971عندما أعلن جون راولينج تود John Rawling Todd[2] مدير إقليم المحيط الهندي البريطاني British Indian Ocean Territory (BIOT) أنه سيتم إغلاق دييجو جارسيا وتهجير جميع سكانها، احتج سكان الجزر علـى إجبارهم علـى مغادرة بلادهم.[3]

في مايو عام 1973 ولمدة خمسة أيام، قاوم الأهالي الدخول إلى القارب، ثم عاشوا وأجبـروا علـى المبيـت علـى سطح مصمم بأقل من عددهم وفي عنبر السفينة المظلم، ورفض آخر قارب حمولة من شـــاجوس النزول في موريشيوس؛ فقـــد طالب حوالي 125 شخصا بإعادتهم إلـى شاجوس أو تلقي تعويضات وإسكان في هذا البلد حيث لم يكونوا يملكون مالاً ولا عملًا. [4]

---

[1] زينب ابراهيم السعيد بدران: موريشيوس و القوي الكبرى في المحيط الهندي منذ الاستقلال حتى إعلان الجمهورية (1968 – 1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012، ص14.

[2] ولد في 15 فبراير عام 1929. كان موظفًا حكوميًا استعماريًا بريطانيًا. شغل بشكل تدريجي مناصب عليا في إدارة هونغ كونغ البريطانية، وشغل منصب وزير الإسكان من 1986 إلى 1988. شغل منصب مدير إقليم المحيط الهندي البريطاني منذ 8 نوفمبر 1965 حتى عام 1974. كان متورطًا في التهجير القسري غير القانوني للشاجوسيين.توفي عام 2002. انظر:

- Department of Defense: Black Americans in Defense of Our Nation, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Civilian Personnel Policy/Equal Opportunity, Department of Defense, 1991.

[3]- Harvey, Philip& Sokolowski S., Wojciech and Vine, David: Dérasiné: The Expulsion and Impowerishment of The Chgossian People, 11 April 2005, p.103.

[4] - Op. Cit., p110.

بعد أيام من المفاوضات، شاركت حكومة موريشيوس في إيواء النازحين. دفعت الحكومة 5 روبيات للكبار والأطفال وأعطت 19 أسرة ما تبين أنه منزل متداعي وسط الخنازير والأبقار والحيوانات الأليفة الأخرى في الأحياء الفقيرة في بورت لويس. ووجدت عائلات أخرى مساكنها الخاصة، وتزاحمت في أكواخ الأصدقاء.[1]

2- ردود فعل الشاجوسيين في موريشيوس وسيشيل بعد التهجير:

بدأ الشاجوسيون في تنظيم أنفسهم في وقت مبكر لتحسين لغتهم وأصبح بعض السياسيين في موريشيوس وسيشيل مهتمين بمحنتهم، سواء للحصول علي الأصوات، أو للخروج من قلق حقيقي أو وسيلة لانتقاد الحكومة يومًا بعد يوم.[2]

منذ بدء التهجير عام 1968، طلب الشاجوسيون الإذن بزيارة الجزر والعناية بمقابر أجدادهم مرارًا وتكرارًا؛ ففى عام 1975 قدموا التماسا إلى البريطانيين بالسماح لشخصين أو ثلاثة منهم بتنظيف مقبرة في دييجو جارسيا حيث دفن أجدادهم وأخوتهم وأخواتهم وأمهاتهم وآبائهم، والاعتناء بكنيسة دييجو جارسيا حيث تم تعميدهم.[3]

في عام 1975 التمس الشاجوسيين من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة، مستشهدين بالوعد الذي قطعه مسؤولون بريطانيون في شاجوس بأن سكان الجزر سيحصلون على تعويضات ومساعدة لإعادة التوطين عند وصولهم إلى موريشيوس. تضمنت العريضة تفاصيل 40 شخصاً على الأقل ممن ماتوا بسبب الحزن والفقر ونقص الغذاء والرعاية في المنفى، وطلبت من حكومة بريطانيا حث حكومة موريشيوس على توفير الأرض والسكن والوظائف، أوالعودة منها إلى جزرهم، وقد

[1] - Vine, David: Island of shame: The Secret History of the US Military Base on Diego Garcia, Oxford, 2011, Princeton University Press, p.164.

[2] - Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB); Allen, Stephen: The Chagos Islanders and International Law, Bloomsbury Publishing, 2014, p.258.

[3] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from the Chagos Islands: displacement and struggle for identity against two world powers, African History, Vol1, (Boston, 2011), Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, p122.

ذهب هذا الالتماس، إلى جانب العديد من المناشدات اللاحقة، إلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وموريشيوس وسيشيل أدراج الرياح.[1]

بلغت الأموال التي دفعتها حكومة بريطانيا لحكومة موريشيوس في عام 1972 650 ألف روبية، ولكن لم يتم توزيعها حتى عام 1978. ثم تلقى الشاجوسيين أخيرًا التعويضات، تلقى المستحقون مبالغ نقدية قدرها 7590 روبية[2] للبالغين وما بين 1000 روبية و1500 روبية للأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين 18عاماً أو أقل، بينما لم تتلق العديد من العائلات بما في ذلك كل الشاجوسيين في سيشيل أي أموال. حتى بالنسبة لأولئك الذين تلقوا المبالغ، ثبت أن الأموال "غير كافية بشكل كبير. لقد سددت بعض ديونهم منذ وصولهم ولكنها لم تكن كافية بشكل عام لشراء أرض أو منزل أو لتحسين حياة المرء بشكل كبير.[3]

في وقت لاحق من عام 1978 سجن أربعة من الشاجوسيين لمقاومتهم الشرطة عندما هدمت سلطات موريشيوس أكواخهم، وأسفرت الاحتجاجات عن القليل من النتائج الملموسة ولكنها زادت من الوعي المتزايد بمحنة الشاجوسيين وحشد الدعم السياسي من حركة النضال الموريشيوسي اليسارية Mauritian Militant Movement (MMM) التي دافعت عن الشاجوسيين منذ وصولهم إلى موريشيوس، ثم في عام 1979، عندما قامت مجموعة من الشاجوسيين بتعيين المحامي البريطاني برنارد شيريدان للتفاوض مع حكومة بريطانيا للحصول على تعويض إضافي. [4]

كان شيريدان يقاضي بالفعل حكومة بريطانيا نيابة عن ميشيل فينكاتاسين[5]،

[1] - Harvey, Philip& Sokolowski S., Wojciech S. and Vine, David: Dérasiné: The Expulsion……Op. Cit., p.168

[2] حوالي 650 روبيه في ذلك الوقت.

[3] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from … Op. Cit., p.81

[4] - Ibid.

[5] رجل من الشاجوسيين، اتهم الحكومة البريطانية بإبعاده قسرًا من موطنه الأصلي.

وبحسب ما ورد عرض المسؤولون البريطانيون دفع 1.25مليون روبيـــة إضافية إذا تخلـــى فينكاتاسين عن قضيته ووقع المستلمون من الشاجوســيين علـــى صكوك في تسوية كاملة ونهائية، متنازلين عن جميع مطالباتهم وحقوقهم من أي نوع للعودة إلى إقليم المحيط الهندي البريطاني زار شـــيريدان موريشيوس لعرض صفقة النقود مقابل استمارات التنازل.[1]

فـــي البدايـــة، وقـــع بعض الشاجوســـيين الذين لم يكونوا متعلمين ولا يعرفون اللغة الانجليزية على هذه النماذج باللغة الانجليزية.عندما سمع قادة الشاجوسيين ونشطاء MMM بشـروط الصفقة أوقفوا العملية، وعاد شيريدان إلـى بريطانيـا. قـام العديد من أعضاء (MMM) الذين يدعمون الشاجوسيين بإبلاغ شيريدان أن الشاجوسيين الذين وقعوا أوطبعوا النماذج قد فعلوا ذلك دون مشورة قانونية بديلة وكإجراء شكلي للحصول علـــى التعويض دون الموافقة علـــى الشروط، ولـم يتم صرف أي أموال[2]. يـذكر أن 12 شخصًا فقط رفضوا التوقيع على استمارات التنازل.[3]

بعد فترة وجيزة، تظـاهر الشاجوسـيون في شوارع بورت لويس مرة أخرى، وقـاموا بمـزيد من الإضرابات عن الطعام وخاصـةً احتجاجـاتهم في عامي 1980 و1981، واحتجت المفوضية العليا أمام المكاتب الحكومية ونامت علـــى الرصيف في عاصمة موريشيوس. طالـــب الشاجوسـيون بالحق في العودة إلـى شـاجوس والتعويض الفوري والسكن اللائق والوظائف. قام تحالف واسع من الجماعات السياسية في موريشيوس –

[1] - Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473, p.7.

[2] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight? The Chagossians and Their Struggle, Northwestern Journal of International Human Rights, Volume 5, Issue 1, Article 4, Fall 2006, p.111.

[3] - Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to Legal Consequences of The Separation of The Chagos Archipelago from Mauritius in 1965 (Request by The United Nations General Assembly for An Advisory Opinion), 15 February 2018, p.60.

بما في ذلك لاليت Lalit[1]– بدعم الشاجوسيين تحت هتاف الحشد "ران نو دييجو "! "(أعيدوا لنا دييجو) "!، هذا الصراع وحد الشاجوسيين مع رغبة بعض مواطني موريشيوس لإعادة شاجوس إلى سيادة موريشيوس وإغلاق القاعدة العسكرية في دييجو جارسيا.[2]

بعد ستة أشهر في عام1981 بدأت مجموعة من ثماني نساء شاجوسيات إضراباً عن الطعام احتجاجاً على أوضاعهن. بعد العيش مع عائلاتهم تحت أغطية من القماش المشمع لمدة شهرين –بعد تدمير أكواخهم المستأجرة في إعصار وطردهم من قبل حكومة موريشيوس من مساكن الطوارئ– وزع المحتجون منشورات نصها: "امنحنا منزلا؛ إذا لم يكن كذلك، فأعدنا إلى بلدنا".[3]

قدمت لجان الشاجوسيين مختلف المطالبات بالتعويض بثمانية ملايين روبية من حكومة بريطانيا في عام 1981. في أبريل عام 1981 تم إرسال وفد من ممثلي الشاجوسيين وثلاثة ممثلين عن حكومة موريشيوس للتفاوض مع حكومة بريطانيا[4]بعد ثمانية عشر يوماً من الإضراب عن الطعام والاشتباكات العنيفة التي شملت اعتقال الناشطات الثمانية –ست من الإيلوا واثنتان من أعضاء لاليت، وغادر رئيس وزراء موريشيوس، سيووساجور رامجولام Seewoosagur Ramgoolam [5]، متوجهاً إلى

[1] مجموعة فرعية من حركة تروتسكي الشيوعية متعددة الجنسيات، والتي انفصلت عن الحركة في عام – 1982).

[2] - House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment in the cause R (on the applicatilon of Bancoult) (Respondent) v Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs (Appellant), Session 2007-08 [2008] UKHL 61 on appeal from: [2007] EWCA Civ 498, Hearing dates: 30 JUNE, 1, 2 and 3 July 2008, On Wednesday, 22 October, 2008, paragraph 24.

[3] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from… ..Op. Cit., p.81.

[4] - Case No: HQ02X01287: "Chagossian Litigation", Neutral Citation No: Appendix [2003] EWHC 2222 (QB); In The High Court Of Justice, Queens Bench Division, Strand, London, WC2A 2LL; Date: 9 October 2003..

[5] ولد في عام 1900 في موريشيوس من أصول هندية وتلقي تعليمه في الكلية الملكية، ثم عاد إلي

لندن للقاء رئيسة الوزراء البريطانية، مارجريت تاتشر Margaret Thatcher (1979–1990)[1]. بعد جولتين من المفاوضات، وافقت حكومة بريطانيا على تقديم 4ملايين روبية كتعويض، مع مساهمة حكومة موريشيوس بأرض بلغت قيمتها مليون روبية. في المقابل، كان يطلب من الإيلوا التوقيع أو بصمة الإبهام على نماذج التخلي لحماية حكومة بريطانيا من مطالبات أخرى بالتعويض أوالحق في العودة. [2]

صدر قانون صندوق الإيلوا الائتماني ITFB (Ilois Trust Fund Board) في الثلاثين من يوليو عام 1982 من برلمان موريشيوس. وكان الصندوق الائتماني يدار من قبل مجلس أمناء شمل خمسة من ممثلي الشاجوسيين، لصرف الأموال في بريطانيا وحكومة موريشيوس، أما العمال الذين ذهبوا إلى سيشيل، سواء من الشاجوسيين أو الحكومة لم يشاركوا في هذه المناقشات، وأعيدوا إلى جزر سيشيل بعد الاستقلال في عام 1976.[3]

موريشيوس. شارك لأول مرة في الحياة السياسية في بلاده في 1935 خلال الاحتفالات بالذكري المئوية لهجرة الهنود إلي بورت لويس، وطرح، عمليًا، فلسفته لبناء الأمة في موريشيوس عام 1938. أصبح عضوًا في الجمعية التشريعية عام 1940 حتى 1948. وأصبح وزيرًا المالية في عام 1959، ورئيس وزراء في عام 1962 وأيضًا في عام 1964.للمزيد انظر:

- Hazareesingh, K.: The life and times of Sir Seewoosagur Ramgoolam, Mauritius, 1992.

[1] سياسية بريطانية ولدت في 13 أكتوبر 1925 بمدينة جرانثام، لنكولنشاير، كانت رئيسة وزراء بريطانيا للفترة من 1979إلى 1990، وزعيمة حزب المحافظين للفترة من 1975 إلى 1990، وفترة حكمها في بلدها هي الأطول خلال القرن العشرين، وقد لازمها لقب" المرأة الحديدية"، توفيت في 8 أبريل عام 2013 في لندن. للمزيد انظر:

- Blundell, John: Margaret Thatcher: A Portrait of the Iron Lady, USA, 2008.

[2] - Raoof, Awaz: Still dispossessed – the battle of the Chagos Islanders to return to their homeland, Briefing, International minority group, March 2014; House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for …Op. Cit., paragraph 13.

[3] - Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB)…Op. Cit., Appendix 568.

أثمـرت هـذه المفاوضات بين ممثلي الشاجوسـيين وحكومة موريشيوس وحكومة بريطانيـاعن صفقة تعويض عـام 1982حيث ساهمت حكومة بريطانيـا بمبلغ 4ملايين روبيـــة وساهمت حكومة موريشيوس بأرض تبلغ قيمتها مليون روبيـــة لبناء منازل عليها.[1]

طعن العديد من الشاجوسيين لاحقًا في شرعية نماذج التنازل ومعرفتهم بمحتوياتها، والتي تمت كتابتها باللغة الانجليزية. وتم توزيع الأموال التي بلـــغ مجموعها حوالي 55000 روبية[2] لكل شخص بالغ، بما في ذلك قطع الأراضي والمنازل، بين عامي 1982و 1985 انتقل ببطء أكثر من مائة أسرة إلـى بوانت أو سابلز وباي دو تومبو للعيش في مجمعات سكنية مبنية لهذا الغرض تسمى Ilois Cités أو علـى أرض مخصصة للبناء في Ilois Morcellements.[3]

تحسنت الظروف المعيشية للعديد من الشاجوسـيين بعد حصولهم علـى تعويضات، لا سيما لأولئك الذين حصلوا علـى منازل أو أراض بـدلًا من المال وحده، ولكن تم استخدام الكثير من الأموال مرة أخرى لسداد الديون والمطالـــب الاستهلاكيـــة في مجتمع موريشيوسـي مادي بشكل متزايد، واستمرت عـائلات الشاجوسـيين في المعاناة من معـدلات بطالـة وعمالة جزئية منخفضة بشـكل غيـر مناسـب، والفقر، وسوء الإسكان.[4]

---

[1] ومع ذلك، تـذكر تشارلزيا أن حكومـة موريشيوس قـررت الاحتفاظ بالمال لمدة عام آخر لكسب الفائدة –التي لم يتم تمريرها إلـــى سكان الجزر – وبالتالي تأخير بناء المنازل حتى منتصف الثمانينيات.

- FCO, United Kingdom Materials On International Law 2006: Compiled by Kaikobad Kaiyan, Hartmann Jacques, Shah Sangeeta and Warbrick Colin, Reply to The FCO wrote to the FAC on 7 December 2005, HL Deb 6 March 2006, Vol 679, c527; Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from…..Op. Cit., p.82.

[2] أقل من 4000 روبيه في ذلك الوقت.

[3] - International Court of Justice: Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland… Op.Cit., p.60.

[4] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from…..Op. Cit., p.91.

بعد أن تم حصر دخل الشاجوسيين المالي من فترتي حزمة التعويضات، وجد أنه لم يكن تعويضًا مناسبًا؛ فهو لا يتساوى حتى مع أجر شخص بريطاني لمدة شهر واحد. فيما ذكر أحد الشاجوسيين أنهم لم يعرفوا ما إذا كان المال كثير، أم قليل، وأن حكومة موريشيوس والحكومة البريطانية اهتموا بمصالحهم الخاصة ". نتيجة لذلك، في عام 1983 قامت تشارلزيا وليزيت تالات وريتا بانكولت وابنها أوليفييه بانكولت[1] بتشكيل جماعة شاجوس للاجئين Chagos Refugees Groupe (CRG) أو جماعة لاجئي شاجوس، التي تواصل النضال من أجل الحصول على تعويض مناسب والحق في العودة إلى شاجوس.[2]

كان إعلان جماعة اللاجئين الشاجوسيين **(CRG)** بمثابة إعلان عن الهوية الإقليمية والوضع السياسي بتبني مسار عمل قائم على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، والتي تضمنت الحق في التماس الإنصاف القانوني للحصول على تعويض إضافي، والعودة إلى وطنهم، والمطالبة بالجنسية البريطانية بصفتهم مواطنين من مواطني الدولة.[3]

هددت **(CRG)** بحلول شهر يوليو عام 1985 باتخاذ إجراءات قانونية ضد حكومة بريطانيا في "المحكمة الدولية لحقوق الإنسان" علي أساس أنهم أشخاص بريطانيون حرموا من حق الإقامة في كل من بريطانيا، وديجو جارسيا.[4]وقد وقع أوليفييه بانكولت لإعطاء الشكل والمضمون لخطة العمل هذا.[5]

---

[1] كان أوليفييه بانكولت لا يزال في سنوات المراهقة عندما انضم إليها نظرًا لكونه متعلماً ومتعلماً باللغة الإنجليزية، فقد كان مكسباً كبيرًا للمنظمة الناشئة. كان أوليفييه من بين أول ممثلي شاجوس المنتخبين في "مجلس صندوق إيلوا الائتماني" الذي أنشأته حكومة موريشيوس بهدف تنفيذ اتفاقية عام 1982الموقعة مع بريطانيا.

[2] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from…..Op. Cit., p.82.

[3] - International Court of Justice: Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland…Op. Cit., p.60.

[4] - Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB)…Op. Cit., Appendix 712.

[5] - International Court of Justice: Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland…Op.Cit., p. 59.

ورغـــم ضـــغوط **CRG** من أجل الحق في العـــودة وتعويضـــات إضافية طوال الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين إلا أنها أحرزت تقدمًا طفيفًاا، وفقدت الدعم داخل المجتمع تدريجيا بسبب نقص النتائج.[1]

طلب الشاجوسيون في اجتماع صندوق الإيلوا الائتمانى في نهاية يوليو 1989 المشورة القانونية من مستشار المجلس القانوني حول إمكانية أن تكون هناك أي حالة من حالات المقاضاة ضد الولايات المتحدة، بعد أن فشلوا في الضغط علي بريطانيا لمزيد من التعويضات لأسباب إنسانية. ورفضت حكومة موريشيوس في سبتمبر عام 1989 طلب لتمويل الوفد للذهاب إلى لندن، وقد تم بالفعل التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الذي عقد في 24 أكتوبر 1989، وصرحت الحكومة البريطانية أنه ينبغي أن تركز علي الحصول علي التعويض علي أساس إنساني، وأن جميع قادة الشاجوسيين يعرف تمامًا أنه كان قد تم دفع أربعة ملايين روبية كمبلغ نهائي. لم يبق سوى 1.2 مليون روبية للصرف، علي أن يتم الانتهاء من ذلك في وقت قريب.[2]

في أكتوبر عام 1998 بينما أكدت وزارة الخارجية البريطانية على عدم وجود شيء يمنع الشاجوسيين من العمل في دييجو جارسيا كجزء من قوة عمل المقاولات في جيش الولايات المتحدة. بل على العكس من ذلك، أكد التقرير أن المقاولين يسعون بنشاط إلى توظيف المزيد من مواطني موريشيوس، والشاجوسيين أو غير ذلك،[3] بينما شكى الشاجوسيون من الإقصاء التام لهم وحرمانهم من أى توظيف كعمال في أى من جزر إقليم المحيط الهندي البريطاني.

في عام 2000 سمحت الحكومة البريطانية لثلاثة من الشاجوسيين بزيارة جزر بيروس بانهوس وسليمان حيث قاموا بزيارة وتنظيف قبور الأجداد بينما لم يسمح لهم بزيارة المقابر في دييجو جارسيا.[4]

---

[1] - Op. Cit., p.100-101.

[2] - Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB)…Op. Cit., Appendix 750.

[3] - FCO, United Kingdom Materials on International Law 1998: Marston Geoffrey, Parliamentary Papers,1997-98, HC, Paper 347, p. 80.

[4] - Ibid.

تم إعداد دراسة جدوى أولية في 20 يونيه 2000 وبعد جمع البيانات، نُشر تقرير أكثر اكتمالا في 10 يوليو 2002 قدمته مجالس البحث في بريطانيا Research Councils UK (RCUK)[1]، وخلص إلى أن إعادة التوطين على المدى الطويل ستكون "محفوفة بالمخاطر ومكلفة"، ويجب القيام بايقاف نضالهم إلى أجل غير مسمى.[2]

بينما أشار الشاجوسيون إلى دراسات جدوى أخرى توصلت إلى استنتاج مختلف، أنهم سيكونون قادرين على إعالة أنفسهم من خلال تصدير زيت جوز الهند وصيد الأسماك مثل تقرير "العودة إلى الوطن" بينما شككت الحكومة البريطانية في استقلالية التقرير ومصداقيته، وعدَّته مجرد اقتراح لإعادة توطين جزر شاجوس دعمًا لتحقيق الهدف الفوري المتمثل في العودة إلى بيروس بانهوس وسليمان" وليس كدراسة لجدوى مثل هذه العودة لأنه لم يستند إلى معرفة مباشرة للجزر.[3]

أشارت مقالات صحفية في موريشيوس في عام 2004 إلى أن الشاجوسيين وأنصارهم من لاليت كانوا يخططون لشكل مباشر من العبور إلى الجزر تحت شعار أسطول السلام "**flotille de la paix**" تم تجميعهم لأخذ بعض من الشاجوسيين إلى

---

[1] هي شراكة استراتيجية تم إنشاؤها لدعم البحث بدعم من مجالس البحوث السبعة في المملكة المتحدة. تم إنشاء RCUK في عام 2002 لتمكين هذه المجالس من العمل معا بشكل أكثر فاعلية لتعزيز التأثير العام والفعالية الخاصة بهم أنشطة البحث والتدريب والابتكار، والمساهمة في تقديم الخدمات الحكومية أهداف العلم والابتكار. انظر:

- FCO: Memorandum from Research Councils UK (RCUK) in response to The FCO Consultation on whether to establish A Marine Protected Area in The British Indian Ocean Territory.

[2] - House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment, Op. Cit., section 4, paragraph 23.

[3] - Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473, p.6; Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.111.

دييجو جارسيا أو الجزر الأخرى. كان تحليل الإدارة البريطانية للموقف بالنسبة للاليت، أن ذلك جزء من حملة مناهضة للولايات المتحدة لإغلاق القاعدة في دييجو جارسيا، ولم يكن هدف بانكولت إغلاق القاعدة، لكنه كان يأمل أن يتم إعادة توطين الشاجوسيين، كما أنهم كانوا على استعداد للعبور إلى الجزر الخارجية. في كلتا الحالتين، لأن إعادة التوطين الدائم في الجزر كان غير عملي بدون استثمارات كبيرة، فإن عمليات الإنزال، حتى لو تبعتها المخيمات المؤقتة ، فهي مجرد لفتات تعزيز للأهداف السياسية للأحزاب، ومصممة لجذب الدعاية وإحراج حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة. [1]

إن الأضرار البيئية في شاجوس كانت إضرار بالشاجوسيين. فالشاجوسيون يطالبون بحق العودة إلى شاجوس لإعادة بناء مجتمعاتهم القديمة، وأي ضرر يلحق بالنظام البيئي يعد جزءًا من إفقارهم بسبب الضرر الذي يلحق بأرض شاجوسيين وأصول الملكية المشتركة[2].

3- الكفاح في المحاكم البريطانية حتى عام 2004:

في عام 1975رفع ميشيل فينكاتاسين **Michael Vencatessen** دعوى قضائية ضد حكومة جلالة الملكة لقيامها بإجباره على مغادرة وطنه ودافع عن حقه في العودة، وقد أدى ذلك إلى لفت انتباه العالم إلى محنة الشاجوسيين. في النهاية، أدت هذه الدعوى إلى دفع حكومة بريطانيا بعض التعويضات لسكان الجزر في عام 1982. لكن جده اضطر، تحت ضغط الاحتجاجات والإضراب عن الطعام، من قبل المجتمع والسياسيين في موريشيوس، وتلقى تهديدات بالقتل إلى إسقاط قضيته أمام المحكمة العليا قبل أن تتم تسوية قضيته.[3]

بالنسبة لكثيرين، فإن التقاضي الشاجوسي في المحاكم الانجليزية يسلط الضوء

[1] - House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment, Op. Cit., paragraph 25.
[2] - Op. Cit., p. 197.
[3] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from, Op. Cit., p.125.

علـــــى صورة زائفة للعدالة الاجتماعيـــــة والتي تفاقمت بسبب حقيقة أن الحكومات المتعاقبة في بريطانيـــــا اتبعت سياسة الأمة المتفرقة علـــــى خلفية إنهاء الاستعمار المستوحى من الأمم المتحدة وعدم رغبة هذه الحكومات في تصحيح هذا الوضع.

قضية بانكولت الأولى عام 1998:

في عام 1998 بعد أن تم الإفـــراج عن بعض الوثائق ذات الصلة، قـــام مواطن شاجوسي وزعيم مجموعة شـــاجوس للاجئين ومقرها موريشيوس، برفـــع دعوى للمراجعة القضائية في المحكمة العليا البريطانية باسم لويس أوليفييه بانكولت Louis Bancoult Olivier[1]، وفي شكواه ضـــد المفوض (نيابة عن وزارة الخارجية والكومنولث) أن القانون والسياسة التي منعته من العودة إلـــى شـــاجوس والإقامة فيها غير قانوني، وحكم قضاة المحكمة الإدارية بدائرة بنش الملكية Queen's Bench Division لصالحه فـــي نوفمبر عـــام 2000، وألغوا جزءًا من مرسوم عام 1971؛ حيـــــث قضت المحكمة العليا، بعد أن رفضت الحجج الحكومية القائلة بأن مثل هذا الأمر لـــه الحصانة من المراجعة القضائية لأنه صدر بموجب الامتياز الملكي، كمـــا قضـــــــت أن إبعاد سكان الجزر كان غير قانوني ومنحتهم فعلياً الحق القانوني في العودة إلـــى كـــل الجزر، باستثناء دييجو جارسيا نفسها، وسمح نظريًـــا للشاجوســـيين بالعودة إلـــى ديارهم، ومع ذلك، من الناحية العملية، ظلت العديد من الحواجز قائمة، مثل حمل الولايات المتحدة على تغيير شروط عقد الإيجار.[2]

---

[1] كان مقدم الطلب من مواطني إقلـيم المحـيط الهنـدي البريطـاني ومن سكان بيروس بانهوس في أرخبيل شاغوس ولد هناك، وكذلك والديه من قبله. في عام، 1967 قامت عائلته برحلة طويلة إلـــى موريشيوس من أجل التماس العلاج الطبي لأخته الصغرى التي أصيبت في حادث. ولم يعودوا قبل صدور قانون الهجرة لعام، 1971وبعد ذلك منعوا من القيام بذلك. ومن ثم، فإن بانكولت لم يعد أبدا إلى الأرخبيل، وظل يقيم في موريشيوس. انظر:

- Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.102.

[2] - Raoof, Awaz: Still dispossessed – Op. Cit.; Lunn, Jon: The Chagos Islanders, International Affairs and Defence Section, Standard Note: SN04463, Last updated: 20 April 2012, house of commons library, p.5.

في يونيو وأغسطس من عـــام 1998 أقـــر المفوض، نيابة عن وزارة الخارجية والكومنولث، أن كلا من المرسوم والسياسة الناتجة صحيحة بالفعل. علـى الـرغم مـن أن طلـب تحويل الدعوى لإلغاء قرارات المفوض طويـل جدًا، إلا أن الحجج المقدمة في هذا الطلب تظل أوضح وأكمل تعبير عن حالة الشاجوسيين حتى الآن.[1]

حين أصدرت محكمة العدل العليا حكمها في 3 نوفمبرعام 2000 كان حول ثلاث قضايا رئيسة: **الأول** إجرائي وهوالتعامل مع ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في القضية، **الثانـــي** كان أكثر موضوعية ويتســائل عما إذا كان المرسوم ينتهك الحقوق الدستورية للمدعي فيما يتعلق بماجنــا كارتا **Magna Carta**[2] وحق المواطن الأساسي في الإقامة في بلده أو بلد الانتماء، **الثالـــث** يتعلــق بسريان مرسوم عام 1971 فيما يتعلق بالاختصاص القضائي، قضت المحكمة أنه في حين أن الإجراءات كانت موجهة بالفعل ضد قانون صادر عن الهيئة التشريعية لإقلـيم المحـيط الهنـدي البريطـاني وكان التاج "قابلا للتجزئة"، فإنـه بعد تقييم جميع العناصر المعنية، خلصت المحكمة إلى أنها ذات ولاية قضائية واسعة على القضية.[3]

علـــى الرغم من أنها أيدت المبدأ الدستوري القائل بأن التاج قابل للتقسيم بالفعل، فقد رأت المحكمة أنــه كان من الواضح تمامًــا عــدم مشــروعية إجــراءات الحكومة البريطانية – منذ أن تم تصميم كل خطوة من خطوات حكومة إقليم المحيط الهندي البريطــاني من وزارة الخارجية في لندن.ثم تحولت المحكمة إلــى السؤال الموضوعي حول ما إذا كان سيتم إلغاء الأمر أم لا.[4]

---

[1] - House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment, Op. Cit., paragraph 34.

[2] (الميثاق الأعظم –الميثاق العظيم للحريات) هى وثيقة حقوق صدرت فى سنة 1215 لتضمن الحقوق الاساسية، و هى عهد بين الملك والنبلاء فى انجلترا واسست مبادئ الدستور الخاص ب حكم الملك ومحدودية نفوذه وسلطته . تعتبر واحده من أهم الوثائق القانونيه فى تاريخ الحريه السياسيه والليبرالية. للمزيد انظر:

- https://www-britannica-com.translate.goog/topic/Magna-Carta

[3] Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?..Op.Cit., p.104.–

[4] - Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473, p.6.

إن النتائج العملية لانتصار الشاجوسيين في قضية بانكولت كانت للأسف قليلة ومتباعدة. وعلى الرغم من اتخاذ قرار بقبول قرار المحكمة، إلا أن الحكومة البريطانيةكانت مستعدة فقط للسماح للأشخاص بالعودة إلى الجزر الخارجية لأرخبيل شاجوس وليس دييجو جارسيا، بسبب "اعتبارات أمنية".

– قضية سكان جزر شاجوس من أجل التعويض عام 2002:

قدمت مجموعة من الشاجوسيين دعوى جماعية عن الضرر في محكمة العدل العليا البريطانية فى أبريل عام 2002، وكان عددهم 5023 شخص و 162مدعيًا وقد أتاح لهم ذلك الفرصة لقضاء يومهم في المحكمة، وتقديم أدلة شفوية حول ملابسات ترحيلهم.أو الاستبعاد من جزر شاجوس والاعتراف بحقهم في العودة إلى جميع جزر شاجوس واتخاذ تدابير تسهل عودتهم. وزعموا أن المدعي العام ومفوض إقليم المحيط الهندي البريطاني قد ارتكبوا ستة أخطاء منفصلة: سوء الأداء في الوظيفة العامة، والنفي غير القانوني، والإهمال، وانتهاك حقوق الملكية، وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في دستور موريشيوس والخداع. وسعى المتهمون للحصول على حكم مستعجل، بحجة أنه لم يكن هناك مطالبات معقولة، وزعموا أن المطالبين لم يستوفوا شروط أسباب الدعوى، أو دافعوا عن أسباب غير معروفة للقانون الانجليزي، وأنهم اعتمدوا على قوانين موريشيوس، التي لا صلة لها بإقليم المحيط الهندي البريطاني ، كما جادل المدعى عليهم بأن ادعاءات المدعين تشكل انتهاكًا للإجراءات.[1]

أثبتت وقائع الحصول على التعويضات أنها حجر عثرة رئيس أمام قضية الشاجوسيين لأنه في عام 1982 تم توقيع اتفاقية تسوية بين ممثلي الشاجوسيين وبريطانيا، وجاء الزخم لهذه الاتفاقية من قضية رفعت في المحكمة العليا في لندن من قبل باسم ميشيل فينكاتيسين في عام 1975 ادعى التضرر فيما يتعلق بمغادرته

[1] -International Court of Justice: Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland…Op. Cit., p.61; House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment…Op. Cit., section 4, paragraph 15.

دييجو جارسيا، والرحلة والأحداث اللاحقة. حيث أدى هذا الإجراء إلى الاعتراف بأن الشاجوسيين يحتاجون إلى تعويضات.[1]

تم تشكيل العديد من المنظمات في موريشيوس لتمثيل مصالح الشاجوسيين؛ مما أدى إلى الكثير من الارتباك وعملية تفاوض بطيئة للغاية. قدمت الحكومة البريطانية العديد من عروض التسوية بدءًا من 500 ألف جنيه استرليني في عام 1978 قبل أن توافق في النهاية على دفع مبلغ 4 ملايين جنيه استرليني بالإضافة إلى 650 ألف جنيه استرليني تم دفعها بالفعل إلى الشاجوسيين في عامى 1977–1978. تم قبول هذا الرقم من قبل ممثلي الشاجوسيين في مجلس **Fund Trust Ilois** وحكومة موريشيوس. كان التفاهم، على الأقل من الجانب البريطاني، هو أن هذه المدفوعات ستؤدي إلى تسوية جميع مطالبات الشاجوسيين آنذاك والمستقبلية، وسحب فينكاتيسين دعوى التعويض التي رفعها، ومن ثم، كانت قضية الشاجوسيين هي المرة الأولى التي يتم فيها استدعاء محكمة للبت في مسألة التعويض.[2]

في أواخر عام 2003 أصدرت المحكمة العليا البريطانية حكمها في رأي مستفيض، أعاد القاضي أوسيلي Mr Justice Ouseley[3] التاريخ الكامل للدعوى، وحلل 15 قضية رئيسة واستنتج الاتهامات ضد المدعين في كل قضية. رأت المحكمة أنه على الرغم من عدم قانونية مرسوم عام 1971 فقد ظلت غير مقتنعة بإمكانية

[1] - Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473, p.7; Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.111.

[2]- Lunn, Jon: The Chagos Islanders,…Op.Cit., p.5.

[3] اسمه Sir Duncan Brian Walter Ouseley دانكان بريان والتر اوسيلي. ولد في 24 فبراير عام 1950، هو قاضٍ متقاعد مؤخرًا من المحكمة العليا في انجلترا وويلز، ومحكمة دائرة بنش الملكية Queen's Bench Division. وهو معروف بشهرته في العديد من القضايا القانونية التي تناقلتها الصحافة البريطانية. في عام 1992، بصفته مستشارًا للملكة، مثل أوسيلي كبير مسؤولي القضاء لإدارة الضمان الاجتماعي. كان رئيس محكمة استئناف الهجرة من 2002 إلى 2005. للمزيد انظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Duncan_Ouseley–

إثبات عناصر الضرر الناجم عن الخداع. علاوة على ما تقدم اعتقد القضاة أن المدعين ليس لديهم أي احتمالات للتعافي في ضوء قانون التقادم[1] لعام 1980المكافئ لقانون التقادم الأمريكي وحقيقة أنه تم إساءة استخدام الإجراءات لبعضهم على الأقل. وفي الختام رأت المحكمة أن الأسئلة التي أثارها المدعى لا تغطي على وجه التحديد الحق في العودة إلى دييجو جارسيا، أو الحق في تلقي المساعدة للقيام بذلك، أوالحق في تحقيق نمط حياة معين هناك.[2]

نتيجة هذه القضية، على الرغم من أنها محبطة للشاجوسيين، إلا أنها لا تؤثر سلباً على إمكانية استخدام قضية بانكولت البريطانية كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي، وذلك لأن قضية الشاجوسيين أجريت بالكامل في نطاق الضرر البريطاني، على الرغم من أن المحكمة لم تقبل وجود ضرر للنفي غير القانوني، إلا أنها لم تحكم بأن التهجير القسري كان قانوني.[3] كما أن النتيجة لا تؤثر على الزعم بأن التعويض مطلوب لإثبات التهجير القسري، لأنه كما ذكرنا سابقًا، كان أحد الأسباب الرئيسة لفشل دعوى الضرر هو أن الحكومة البريطانية قد دفعت التعويض بالفعل.[4]

أقدمت بريطانيا في إجراء يحسم أمر مطالبات الشاجوسيين وموريشيوس باستعادة

---

[1] هو القانون الذي تصدره الهيئات التشريعية في القانون العام لتعيين مدة الحد الأقصى لبدء أي إجراءات قانونية بعد حادثة. عندما تمر الفترة الزمنية المحددة لقانون التقادم، لا يمكن رفع دعوى قضائية، أو إن تم رفعها مسبقًا بأنها عرضة للطعن فيعد بذلك القائم بالدعوى متخلياً من تلقاء نفسه وحقه ساقط بمرور المدة الزمنية المحددة في القانون. للمزيد انظر:

- Kok, Ruth A.: Statutory Limitations in International Criminal Law, T.M.C. Asser Press, 2007.

[2] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.112.

[3] المنظور البريطانى للقضية انظر:

- Decisions of British Courts during 2003 involving questions of Public or Privat International Law, p.492; Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473, p.7.

[4] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.113.

أرخبيل شاجوس بإعلان إقليم المحيط المحيط الهندي البريطاني محمية بيئية في المحيط الهندي غير قابلة للاستغلال في أي نشاط سكاني في عام 2003 واستثنت من ذلك دييجو جارسيا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[1]

قضية بانكولت البريطانية الثانية:

تم النظر في قضية سكان جزر شاجوس عند الاستئناف في يوليو من عام 2004. ولسوء الحظ بالنسبة للمدعين، تم تأييد الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، وبذلك تـــم وضع حد لمطالبة السكان المشردين في جزر شـــاجوس وذريتهم بالإنصاف القانوني ضد الدولة المسؤولة مباشرة عن طردهم من وطنهم. جاء قرار محكمة الاستئناف في قضية الشاجوسيين بعد حوالي شهر من الانتكاسة الكبيرة فى 10يونيو عام 2004 بإصدار حكومة جلالة الملكة في المجلس أمر دستوري يخص إقليم المحيط الهندي البريطاني لعام 2004[2] عقب اجتماع وزاري خلص إلى أنه من الصعوبة القيام باعادة التوطين وأن الأمر سيكون مكلفًا وغير مجدٍ[3].

كانت أوجه التشابه مع قانون عام 1971كبيـــرة، وأعلنت أنه "لا يحق لأي شخص الإقامة في إقليم المحيط الهندي البريطاني ولا الحق للدخول والبقاء هناك بدون إذن." كما جعلها مرسوم الدستور جريمة يعاقب عليها بثلاث سنوات، بما في ذلك– نص لحظر الدخول غير المصرح به والمعاقبة عليه، أوالتواجد غير المصرح به في الإقليم

[1] - International Court of Justice: Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland…Op.Cit., p.22.

[2] - CO: British Indian Ocean Territory (Constitution) Order 2004, the Court at Buckingham Palace, The 10th day of June 2004 present, The Queen's most Excellent Majesty in Council; FCO, United Kingdom materials on international law 2004, Compiled by Kaiyan, Kaykobad& Jacques, Hartmann& Colin, Warbrick and Williams, Sarah: Overseas Territories: Relatioship with The UK Developments Since The 1999 White Paper, On 10 June 2004 the British Indian Ocean Territory (Constitution) Order 2004 was made under the Prerogative.

[3] - Foreign Affairs Committee, Evidence 2, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs (Mr Bill Rammell): Written Ministerial Statement, l5 June 2004, col 32WS, Bums" Indian Ocean Territory.

مع تمكين المسؤولين العامين لتفعيل مثل هذا المنع، أو حسب مقتضى الحال، مثل هذا التهجير (بما في ذلك استخدام القوة في حدود المعقول حسب الظروف).[1]

فبموجب قانون الهجرة في إقليم المحيط الهندي البريطاني، جميع الأشخاص بخلاف أعضاء القوات المسلحة للمملكة المتحدة أوالولايات المتحدة والمسؤولين الحكوميين الحصول على تصريح لزيارة أي جزء من الإقليم، بما في ذلك– كل من دييجو جارسيا والجزر الخارجية، فيما يتعلق فقط بأعمال رسمية أو لأسباب إنسانية. ومع ذلك، يُسمح لليخوت الخاصة بالاتصال بالجزر الخارجية بدون تصريح بشرط ألا يمكث الطاقم على الشاطئ طوال الليل.[2]

4– الكفاح في المحاكم الأمريكية حتى عام 2004:

في ديسمبر عام 2001 قام شاجوسيون برفع دعوى جماعية ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع تعويضات والحق في العودة إلى ديارهم في جزر شاجوس تتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من المسؤولين السابقين والموجودين آنذاك، بالتعدي والتسبب المتعمد بالاضطراب العاطفي، والترحيل القسري، والتمييز العنصري، والتعذيب، والإبادة الجماعية. ولم يطلب الشاجوسيون من حكومة الولايات المتحدة التخلي عن الجزيرة ولكنهم على استعداد للعمل في القاعدة.[3]

على الرغم من أن السيد بانكولت كان مرة أخرى في طليعة قضية الشاجوسيين، إلا أن المدعين في هذا الإجراء هم مجموعة من ثلاثة أفراد ومنظمتين. كانت إحدى

[1] - Foreign Affairs Committee: Evidence 2: Letter to the Chairman of the Committee from the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, l5 June 2004.

[2] - FCO, United Kingdom Materials On International Law 2004: Compiled by Kaykobad, Kaiyan& Hartmann, Jacques& Warbrick, Colin and Williams, Sarah: A written answer, the Parliamentary Under-Secretary of State, (HC Deb 24 June 2004 Vol. 422 c1528W); House of Lords: Opinions of The Lords of …Op. Cit., paragraph 22.

[3] - Derek, Mtuck: History Commons, International Affairs, Imperialism and Domination, US-Britain-Diego Garcia (1770-2004).

المدعين الفرديين السيدة مين **Mrs. Mein** ، وهي من مواطني شاجوس التي ادعت أنه في عامي 1971و 1972 أجبر الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن الحكومتين الأمريكية والبريطانية عائلتها على الصعود على متن سفينة من دييجو جارسيا إلى بيروس بانهوس، وزعمت أن الظروف القاسية التي تعرضت لها خلال هذه العملية برمتها تسببت في إجهاضها، وكانت المدعية الفردية الأخرى هي السيدة فرانس شارلو **Mrs.France-Charlot**، وهي من نسل الجيل الأول للشـــاجوسيين الذين كانوا في الأصل من جزيرة سليمان. وزعمت أنه نتيجة للفقر الذي عانت منه أسرتها في موريشيوس، عانت من اضطهاد اجتماعي وثقافي واقتصادي. كان للسيد بانكولت مزاعم مماثلة. كما ادعى أيضاً أنه تلقى الـرفض للعـديد من طلبات العمل من قاعدة دييجو جارسيا.[1]

تم تقديم أولى الشكوى في ديسمبر 2001 ضد شركة دي شزال دو مي وشركاه De Chazal Du Mée & Co. (DCDM)، وضد المسؤولين الذين كانوا على رأس العمل آنذاك، والسابقين في وزارتي الخارجية والدفاع، وشركة هاليبيرتون وشركاه Halliburton Corporation وقدم المدعون مذكرة تكميلية ذكروا فيها أن دعاواهم تستند إلى القانون الدولي العرفي Customary International Law[2] وقانون دعاوى تعويض الأجانب The Alien Tort Claims Act[3] (ATCA). أوضحوا

[1] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.115.

[2] يتكون القانون الدولي العرفي من القواعد التي تأتي من "ممارسة عامة مقبولة كقانون" وتكون مستقلة عن قانون المعاهدات. للمزيد انظر:

- Villiger, Mark: Customary International Law and Treaties: A Manual on the Theory and Practice of the Interrelation of Sources, Springer Netherlands, 1997.

[3] قانون أمريكي بشأن اختصاص المحاكم الأمريكية في القضايا المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي العام. فهو يسمح للمواطنين غير الأمريكيين برفع دعاوى مدنية أمام المحاكم الأمريكية في حالات معينة. وينطبق هذا حتى لو وقعت الأحداث المعنية خارج الولايات المتحدة.

- Spiker, Kevin and Whisker, James B.: The Alien Tort Claims Act, Nova Science Publishers, Incorporated, 2019.

فيها أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على تعويض صريح وإعفاء بأمر زجري ورد الحقوق. استند فيها المدعون أيضاً إلى قانون الإجراءات الإدارية[1] Administrative Procedure Act (APA) لرفع الحصانة السيادية للقضايا المماثلة.[2]

اعترضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك فأصبحت المحكمة تفتقر إلـــى الاختصاص الموضوعي بسبب مذاهب الحصانة السيادية[3] والمسألة السياسية، وعقيدة السؤال السياسي[4] وأسباب التقادم.[1]

---

[1] قانون يحكم العملية التي من خلالها تقوم الوكالات الفيدرالية بتطوير وإصدار اللوائح. يتضمن متطلبات نشر إشعارات وضع القواعد المقترحة والنهائية في السجل الفيدرالي، ويوفر فرصًا للجمهور للتعليق على هذه الإشعارات. للمزيد انظر:

- Breyer, Stephen G.: Administrative Law and Regulatory Policy Problems, Text, and Cases, Wolters Kluwer Law & Business, 2011.

[2] - The Supreme Court of the United States: Olivier Bancoult, Et Al., Petitioners v. Robert s. Mcnamara, Et Al., Paul D. Clement Solicitor General Counsel of Record, Jeffrey Bucholtz Acting Assistant Attorney General, Mark B. Stern Mark R. Freeman Attorneys Department of Justice, Washington, December 2006, No. 06-502, D.C. 20530-0001, (202) 514-2217, p.6; Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.114.

[3] يدلل قانون الحصانة السيادية على تمتع الدولة بالحصانة من سلطان وأوامر المحاكم الأجنبية باستثناء الحالة التي تتنازل بها عن هذه الحصانة. كما يحول دون فرض أحكام صادرة عن محاكم تابعة لبلد أجنبي على دولة ذات سيادة من غير موافقة الأخيرة. للمزيد انظر:

علي ضوي: القانون الدولي العام، جامعة طرابلس، الطبعة السادسة، 2019.

[4] تنص عقيدة السؤال السياسي على أن النزاع الدستوري الذي يتطلب معرفة شخصية غير قانونية أو استخدام تقنيات غير مناسبة للمحكمة أو تم تعيينها صراحةً بموجب الدستور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. الكونجرس، أو رئيس الولايات المتحدة ، يقع ضمن المجال السياسي، وليس المجال القانوني ، لحلها ، ويرفض القضاة عادةً معالجة مثل هذه الأمور. ترتبط فكرة السؤال السياسي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم إمكانية التقاضي ، حيث يتعلق الأمر بمسألة ما إذا كان نظام المحاكم هو المنتدى المناسب للاستماع إلى القضية. للمزيد انظر:

- https://ar.wiki5.ru/wiki/Political_question

أصدرت المحكمة الابتدائية في سبتمبر من عام 2002 رأيها في مذكرة مع ثلاثة حيازات رئيسة. واستندت إلى ثلاث حجج: **الأولى** كانت مخاوف الاختصاص الموضوعي للولايات المتحدة، أي أنه لا توجد مثل هذه الولاية القضائية دون تنازل واضح عن الحصانة السيادية التي لم تمنحها الولايات المتحدة، **والثانية** أن الولايات المتحدة لا تستطيع اصلاح الأمرلأنه لم يكن لديها سلطة منح أو رفض الوصول إلى شاجوس، **والثالث** هو الحجة القائلة بأن القضايا التي طُرحت بالقضية تشكل مسألة سياسية غير قابلة للتقاضي.[2]

من نوفمبرعام 2002 حتى ديسمبرعام 2004 تفاوض الطرفان والمحكمة في عرض إجرائي لم يبق في نهايته سوى اثنين من المتهمين.[3]

في يناير2004 عندما تقدم المدعون بوقف القضية، بانتظار قرار المحكمة العليا في سوسا Sosa ألفاريز ماشين v.Alvarez-Machain والولايات المتحدة بموافقة الطرفين[4]، تم عرض اقتراح التفاوض. بعد قرار سوسا، تم رفع الوقف وتم توجيه الأطراف لتقديم مزيد من الإحاطة حول تفعيل قضية المحكمة العليا. [5]

تم البت في جميع الاقتراحات المتبقية من قبل القاضي أوربينا Urbina في

---

[1] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., Op.Cit., p.116.

[2] - Op.Cit., p.115.

[3] Derek, Mtuck: History Commons, Op. Cit.–

[4] تم تكليف المحكمة بالبت في ما إذا كان قانون الضرر للأجانب يسمح للأفراد برفع دعوى ضد مواطنين أجانب على جرائم ارتكبت في دول أخرى في انتهاك لقانون الدول أو معاهدات الولايات المتحدة، وما إذا كان يجوز للفرد رفع دعوى بموجب القانون الفيدرالي. قانون دعاوى الضرر عن الاعتقال التعسفي الذي تم التخطيط له في الولايات المتحدة ولكن تم تنفيذه في بلد أجنبي .انظر: http://www.earthrights.org

[5] - Osei, Boateng: Diego Garcia A test case for The African Union, New African, November 2003, ProQuest Research Library.

ديسمبر من عام 2004، ووافقت المحكمة على كلب المدعي عليه بالرفض، لأن الدعوى أثارت أسئلة سياسية غير قابلة للمقاضاة حالت دون مراجعتها، وخلصت إلى أن الأفراد كانوا يعملون فقط من أجل تعزيز المصالح الوطنية وليست الشخصية. كانت الأوامر بصفة رسمية.[1] وانحازت المحكمة إلى الحكومة بسبب عقيدة السؤال السياسي.[2]

جادل المدعون بأنهم لم يسعوا للفصل في شرعية أو الحكمة السياسية لقرار الولايات المتحدة بالتفاوض مع بريطانيا، ولا إنشاء قاعدة عسكرية في دييجو جارسيا ولكن بدلًا من ذلك لتقييم شرعية تنفيذ السياسة. لكن المحكمة اختلفت، وفقًا للقاضي أوربينا، كان المدعون يطلبون من المحكمة حقًا تقييم مدى معقولية قرار السلطة التنفيذية بإخلاء جزر شاجوس والتأكد من أن القاعدة العسكرية لا تزال محظورة على المدنيين غير المرخص لهم. إلا أن عقيدة السؤال السياسي حالت دون المراجعة، وعللت المحكمة أن "سلوك السلطتين التنفيذية والتشريعية للعمليات العسكرية والسياسة الخارجية المشكو منهما في هذه القضية، والتي أثارت مخاوف تتعلق بالأمن القومي هي الولاية الحصرية للرئيس والكونجرس، وبالتالي فهي غير قابلة للمقاضاة.[3] وبناء عليه، وافقت المحكمة على طلب المدعى عليه برد القضية.[4]

على الرغم من أن الشاجوسيين فكروا في تقديم استئناف إلى المحكمة العليا، إلا أن فرصهم في الاستماع إليهم – ناهيك عن النجاح– كانت ضئيلة للغاية؛ لذلك سيكون من الحكمة أن ينظر الشاجوسيون إلى منتدى بديل لمظالمهم؛ في مكان ما حيث لن يكون هناك العديد من العقبات أمام بث مطالباتهم الجوهرية.[5]

---

[1] - The Supreme Court of the United States: Olivier Bancoult, Et Al…….,Op. Cit., p.6.

[2] تمنع هذه العقيدة المراجعة القضائية عندما تكون هناك "خلافات تدور حول خيارات السياسة وقرارات القيم الملتزمة دستوريا لحلها في قاعات الكونجرس أو حدود السلطة التنفيذية.

[3] - The Supreme Court of the United States: Olivier Bancoult, Et Al..., Op. Cit., p.8; Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit.,p.114.

[4] - The Supreme Court of the United States: Olivier Bancoult, Et Al…,Op. Cit., p.6,7,

[5] - Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight?... Op.Cit., p.121.

5- الكفاح على المستوى الدولي ومنظمات حقوق الإنسان حتى عام 2004:

في عام 1988، كلفت اللجنة الإقليمية لكنائس الجنوب الأفريقي في وزارة المهجرين (SACMUP) الأسقف جيرارد مبانجو وشيرلي دي وولف، منسقها الإقليمي ومقره في موتاري، زيمبابوي، بالذهاب إلى الكنائس في موريشيوس لتشجيعهم على فعل المزيد تجاه مأساة تهجير الناس. بعد زيارة بورت لويس، وبعد ساعات من المقابلات مع شعب شاجوس الذين يعيشون في فقر مدقع ويأس في العاصمة، نشرت الكنائس تقريرًا كتبته شيرلي دي وولف، مساندًا لأهالي جزر شاجوس الذين طالبوا بحقهم في العودة إلى ديارهم، كما أن تاريخ دييجو جارسيا الوارد في هذا التقرير وضع بالتأكيد الإدارة الأمريكية في حالة من اللوم.[1]

وعدت حكومة توني بلير Tony Blair[2]، بعد الهزيمة التاريخية في المحكمة العليا البريطانية في 3 نوفمبر 2000، باستئجار قارب لإعادة سكان الجزر ودفع تعويضات لهم، لكن الوعد لم يتم الوفاء به، الأمر الذي قاد ريتشارد جيل–فورد، المحامي الذي يترافع عن الشاجوسيين، للشكوى بأن من الواضح تمامًا أن الخارجية البريطانية لن تفعل شيء إذا لم يتم إجبارها على احترام حقوق الدول الصغيرة.[3]

في أغسطس عام 2002 رفضت السلطات البريطانية الإذن بزيارة دييجو جارسيا، وصرحت إدارة الرئيس بوش أن الرفض تم بسبب الدور الحيوي الذي تسهم به المنشأة في الحرب العالمية على الإرهاب.[4]

كما عقدت البارونة آموس، وكيلة وزارة الخارجية لشؤون أفريقيا اجتماعين في لندن

---

[1] - Osei, Boateng: The history they ….Op. Cit., p. 31.

[2] ثاني رئيس وزراء بريطاني يفوز بثلاث ولايات (1997 إلى 2007) بعد رئيسة الوزراء الراحلة مارجريت تاتشر (1979 إلى 1990)، وهو الرجل الذى أعاد حزب «العمال» لحكم بريطانيا بعد قرابة عقدين من الغياب. للمزيد انظر: أحمد ذكي: توني بلير، دار الكتب، القاهرة، 2017.

[3]- Ibid.

[4] Derek, Mtuck: History Commons, Op. Cit. –

مع قادة شاجوس للبحث عن حل لا يشمل أي إعادة توطين طويلة الأمد للجزر. هذا لأنه، وفقًا للمسؤول، هناك دراسة للحكومة البريطانية لإعادة تعداد سكان الجزر قبل صدور حكم المحكمة، وأظهرت إمكانية الإقامة قصيرة الأجل للجزر، إلا أن إعادة التوطين على المدى الطويل ستكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة بسبب الافتقار إلى البنية التحتية في الجزر، وقال أن الخارجية ما زالت تنتظر نتيجة الدراسة، لكن من المعروف بالفعل أن النتيجة لن تكون سارة لسكان الجزر[1].

بحلول عام 2004 تم تقديم إلتماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) the European Court of Human Rights بدعوى وجود عدد من الانتهاكات لاتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية في حق سكان جزر شاجوس. تم تأجيل الالتماس في انتظار الحكم النهائي في دعوى بانكولت.[2]

6- رؤية الإعلام والحكومات لقضية الشاجوسيين:

نشر كثير من الصحفيين والسياسيين في موريشيوس معاناة الإيلوا القادمين إلى موريشيوس ومأساتهم قبل حلول 20 أكتوبر عام 1971. ففي 28 أكتوبر عام 1971عقد السيد بيرينجيه و السيد أوليفري M Ollivry ، وهو محام ونائب عن دائرة رودريجوس اجتماعًا مع المفوض السامي لإبلاغ وزارة الخارجية عن قلقهم الحقيقي في موريشيوس نحو المعوزين منذ وصولهم في عام 1968، وقد صرح أوليفري أنه ربما كانت بريطانيا تقدم الدعم للمواطنين بواسطة رئيس وزراء موريشيوس. لكن المفوض السامي قال أنه ينبغي استبعاد مسألة إعادة التوطين، وحث على إعادة التوطين في توابعها في أجاليجا مع تقديم بعض المساعدة الملموسة.[3]

في موريشيوس جعل الحزبان السياسيان اليساريان، لاليت وحركة النضال

[1] - House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment …..Op. Cit., paragraph. 23; Osei, Boateng: The history they …..Op. Cit., p. 31.

[2] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from…..Op. Cit., p.xiii.

[3] - Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB)…Op. Cit., Appendix 347.

الموريشيوسي MMM ، محنة الشاجوسيين جزءًا من برامجهم الانتخابية لفترة وجيزة. وأصبح مصير الشاجوسيين مشكلة في السياسة الداخلية للولايات المتحدة لفترة وجيزة عام 1975، حيث أثار المشرعون في مجلس النواب قضية سوء معاملة سكان الجزر خلال جلسة استماع عام حول ما إذا كان سيتم إجراء توسيع القاعدة في دييجو جارسيا. وفي بريطانيا، لم تكن قضية شاجوس أبدًا قضية سياسية بارزة – ولكن لم يتم دفنها بالكامل. ففي أواخر السبعينيات والثمانينيات، بذل أعضاء حزب العمال اليساريين مثل تام داليل Tam Dalyell[1]، وروبن كوك جهودًا متقطعة لإثارة القضية مع وزراء الحكومة. وفي أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ عدد أكبر من البرلمانيين في العمل معًا لدعم الشاجوسيين.[2]

وثق العديد من علماء الاجتماع والصحفيين والباحثين في مجال حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين كيف تم تهميش سكان الجزر وإفقارهم بسبب تهجيرهم القسري، وكيف عانوا فيما بعد مجموعة من الأضرار الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والجسدية والنفسية.[3]

ذكر تقرير أوتاوي، الذي أُعِد بعد عامين من عمليات الإجلاء النهائية، أن الشاجوسيين "يبدون أرواحًا ضائعة، ويعيشون لأول مرة في اقتصاد نقدي حيث يتم تسعير الإيجار والطعام والملابس أعلى بكثير من دخلهم الضئيل وحيث يكونون غالباً

[1] ولد في 9 اغسطس عام 1932 في إدنبرة، المملكة المتحدة.هو سياسي، وكاتب عمومي، وكاتب السيرة الذاتية، وكاتب من المملكة المتحدة. هو البارون الحادي عشر من حزب العمال الاسكتلندي وكان عضوًا في مجلس العموم من عام 1962 إلى عام 2005. كان معروفًا أيضًا بآرائه المناهضة للحرب والمناهضة للإمبريالية و معارضة حرب الفوكلاند وحرب الخليج والحرب في أفغانستان وحرب العراق. توفي في 26 يناير 2017. انظر:

- Dalyell, Tam: The Importance of Being Awkward the Autobiography of Tam Dalyell, Birlinn, Limited, Birlinn, 2012.

[2] - Harris, Peter: A Footprint of Unfreedom, The Future of Naval Support Facility Diego Garcia, Journal of Indo-Pacific affairs, Summer 2020, p.81.

[3] - Osei, Boateng: Diego Garcia ….Op. Cit., p. 18.

غير مناسبين للوظائف المتاحة، واستشهد أوتاواي بإحصاءات تظهر أن 17 % فقط من أرباب الأسر لديهم عمل بالوظائف المتدنية فقط، ما لم تتولى الحكومة المحلية نوعًا من برنامج إعادة التدريب الخاص لهم.[1]

وصفت صحيفة صنداي تايمز اللندنية مشهدًا مشابهًا في دييجو جارسيا، والذي نشر بعد 12 يومًا من تقرير أوتاوي، أنه بعد الطرد أصبح الشاجوسيون نتيجة لذلك أكثر فقرًا. ووصفت عمليات الترحيل من شاجوس، والوافدين إلى سيشيل، بما في ذلك السكن المؤقت في سجن سيشيل، وحجب الأموال لإعادة التوطين في موريشيوس، وكيف يعيش الشاجوسيون في بؤس. ويتابع المقال أنه تظل الحقيقة أن سكان الجزر يعيشون في أكواخ لا تزيد عن حظائر الدجاج.[2]

أحد أكثر الأعمال المعروفة على نطاق واسع عن الإيلوا هو تقرير جون ماديلي John Madeley[3]، بتكليف من مجموعة حقوق الأقليات The Minority Rights Group ومقرها لندن. وصف ماديلي تاريخ الشاجوسيين في سياق الحرب الباردة والنهاية المفترضة للاستعمار البريطاني في تلخيص موجز لتجربتهم.[4]

---

[1]- Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from, Op. Cit., p.91.

[2]- Ibid.

[3] هو صحفي استقصائي، أعد تقريرًا عن حقوق مجموعات الأقليات قدمه إلى جماعة حقوق الأقليات The Minority Rights Groupعن الإيلوا في أغسطس عام 1982 ثم قام بزيارة موريشيوس في فبراير عام 1984 لاعداد تقرير حول وضع دييجو جارسيا. ركز ماديلي بشكل عام على توثيق تاريخ النزوح. قدم القليل من الأبحاث الأصلية حول حياة الإيلوا بعد الطرد، مستشهدًا في المقام الأول بشهادات الآخرين.انظر:

- Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from, Op. Cit., p.92.

[4] وفقًا لماديلي أن الحكومة البريطانية شرعت بين عامي 1965 و1973 في الإزالة الممنهجة لرعاياها من دييجو جارسيا وأودعتهم في المنفى في موريشيوس دون أي خطة عملية لإعادة التوطين؛ حيث تركتهم في فقر مدقع، ومنحتهم مبلغًا ضئيلًا من التعويض ثم قدمت المزيد في وقت لاحق بشرط أن يتخلى سكان الجزر عن ذلك. انظر:

- Madely, John: Diego Garcia: A contrast to the Falklands, The Minority Rights Group LTD., London, 1985, p2.

ويلاحظ أنه من الأهمية بمكان، أن دراسة استقصائية أجرتها منظمة لجنة إيلوا الأخوية Comité Ilois Organization Fraternelle (CIOF) أبلغت عن 9 حالات انتحار شاجوسية و26 أسرة ماتوا معًا بسبب الفقر منذ نزوحهم.[1]

لقد كافح الشاجوسيون حتى عام 2004 للبحث عن العدالة فلم يجدوها. على الرغم من النكسات ، إلا أنهم ما زالوا مقتنعين بأنهم سينتصرون في النهاية.

- **خاتمة**

بدأ الشاجوسيون في تنظيم أنفسهم في وقت مبكر لتحسين لغتهم وأصبح بعض السياسيين في موريشيوس وسيشيل مهتمين بمحنتهم، سواء للحصول علي الأصوات، أو للخروج من قلق حقيقي أو وسيلة لانتقاد الحكومة.

كانت الأضرار البيئية في شاجوس إضرار بالشاجوسيين. فالشاجوسيون يطالبون بحق العودة إلى شاجوس لإعادة بناء مجتمعاتهم القديمة، وأي ضرر يلحق بالنظام البيئي يعد جزءًا من إفقارهم بسبب الضرر الذي يلحق بأرض شاجوسيين وأصول الملكية المشتركة.

إن النتائج العملية لانتصار الشاجوسيين في قضية بانكولت كانت للأسف قليلة ومتباعدة. وعلى الرغم من اتخاذ قرار بقبول قرار المحكمة، إلا أن الحكومة البريطانية كانت مستعدة فقط للسماح للأشخاص بالعودة إلى الجزر الخارجية لأرخبيل شاجوس وليس دييجو جارسيا، بسبب "اعتبارات أمنية".

أثبتت وقائع الحصول على تعويضات أنها حجر عثرة رئيس أمام قضية الشاجوسيين بعد أن تم توقيع اتفاقية تسوية بين ممثليهم وبريطانيا في عام 1982.

على الرغم من أن الشاجوسيين فكروا في تقديم استئناف إلى المحكمة العليا، إلا أن فرصهم في الاستماع إليهم – ناهيك عن النجاح– كانت ضئيلة للغاية؛ لذلك

[1] - Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from, Op. Cit., p.92.

سيكون من الحكمة أن ينظر الشاجوسيين إلى منتدى بديل لمظالمهم؛ في مكان ما حيث لن يكون هناك العديد من العقبات أمام بث مطالباتهم الجوهرية.

سلط التقاضي الشاجوسي في المحاكم الانجليزية الضوء على صورة زائفة للعدالة الاجتماعية والتي تفاقمت بسبب حقيقة أن الحكومات المتعاقبة في بريطانيا اتبعت سياسة الأمة المتفرقة على خلفية إنهاء الاستعمار المستوحى من الأمم المتحدة وعدم رغبة هذه الحكومات في تصحيح هذا الوضع. فمن المؤكد أن تصرفات حكومة بريطانيا لا يمكن أن يكون لها طابع السلطة القانونية.

لقد قطع الشاجوسيون شوطًا طويلاً بالمعنى الحرفي والمجازي في حياتهم للبحث عن العدالة؛ لكنهم ما زالوا مصممين كما كانوا دائماً. على الرغم من أن النجاح الأولي لمقاضاتهم قد خفف من النكسات الأخيرة بعد الحكم القضائي عام 2004، إلا أنهم ما زالوا مقتنعين بأنهم سينتصرون في النهاية.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

أولًا: الوثائق:

1. Case No: HQ02X01287: "Chagossian Litigation", Neutral Citation No: Appendix [2003] EWHC 2222 (QB); In the High Court of Justice, Queens Bench Division, Strand, London, WC2A 2LL; Date: 9 October 2003.
2. Case No: HQ02X01287: Neutral Citation No: [2003] EWHC 2222 (QB); Allen, Stephen: The Chagos Islanders and International Law, Bloomsbury Publishing, 2014.
3. CO: British Indian Ocean Territory (Constitution) Order 2004, the Court at Buckingham Palace, The 10th day of June 2004 present, The Queen's most Excellent Majesty in Council.
4. Decisions of British Courts during 2003 involving questions of Public or Privat International Law.
5. FCO, United Kingdom Materials on International Law 1998: Marston Geoffrey, Parliamentary Papers, 1997-98, HC, Paper 347.
6. FCO, United Kingdom materials on international law 2004, Compiled by Kaiyan, Kaykobad& Jacques, Hartmann& Colin, Warbrick and Williams, Sarah: Overseas Territories, Relatioship with The UK Developments Since the 1999 White Paper, On 10 June 2004 the British Indian Ocean Territory (Constitution) Order 2004 was made under the Prerogative.
7. FCO, United Kingdom Materials on International Law 2004: Compiled by Kaykobad, Kaiyan& Hartmann, Jacques& Warbrick, Colin and Williams, Sarah: A written answer, the Parliamentary Under-Secretary of State, (HC Deb 24 June 2004 Vol. 422 c1528W).
8. FCO, United Kingdom Materials on International Law 2006: Compiled by Kaikobad Kaiyan, Hartmann Jacques, Shah Sangeeta and Warbrick Colin, Reply to The FCO wrote to the FAC on 7 December 2005, HL Deb 6 March 2006, Vol 679, c527.
9. FCO: Memorandum from Research Councils UK (RCUK) in response to The FCO Consultation on whether to establish A Marine Protected Area in The British Indian Ocean Territory.
10. Foreign Affairs Committee, Evidence 2, The Parliamentary Under-

Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs (Mr Bill Rammell): Written Ministerial Statement, l5 June 2004, col 32WS, Bums" Indian Ocean Territory.

11. Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473.

12. Foreign Affairs Committee, Session 2007-08, The Parliamentary Under-Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs: Overseas Territories, Seventh Report, September 2008, Cm 7473.

13. Foreign Affairs Committee: Evidence 2: Letter to the Chairman of the Committee from the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, l5 June 2004.

14. House of Lords: Opinions of The Lords of Appeal for Judgment in the cause R (on the applicatilon of Bancoult) (Respondent) v Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs (Appellant), Session 2007-08 [2008] UKHL 61 on appeal from: [2007] EWCA Civ 498, Hearing dates: 30 JUNE, 1, 2 and 3 July 2008, On Wednesday, 22 October, 2008.

15. The Supreme Court of the United States: Olivier Bancoult, Et Al., Petitioners v. Robert s. Mcnamara, Et Al., Paul D. Clement Solicitor General Counsel of Record, Jeffrey Bucholtz Acting Assistant Attorney General, Mark B. Stern Mark R. Freeman Attorneys Department of Justice, Washington, December 2006, No. 06-502, D.C. 20530-0001, (202) 514-2217·

16. Written statement The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to Legal Consequences of The Separation of The Chagos Archipelago from Mauritius in 1965 (Request by The United Nations General Assembly for An Advisory Opinion), 15 February 2018.

ثانيًا: المراجع:

1- أحمد ذكي: توني بلير، دار الكتب، القاهرة، 2017.

2- Blundell, John: Margaret Thatcher: A Portrait of the Iron Lady, USA, 2008.

3- Breyer, Stephen G.: Administrative Law and Regulatory Policy Problems, Text, and Cases, Wolters Kluwer Law & Business, 2011.

4- Dalyell, Tam: The Importance of Being Awkward the Autobiography of Tam Dalyell, Birlinn, Limited, Birlinn, 2012.
5- Hazareesingh, K.: The life and times of Sir Seewoosagur Ramgoolam, Mauritius, 1992.
6- Raoof, Awaz: Still dispossessed – the battle of the Chagos Islanders to return to their homeland, Briefing, International minority group, March 2014.
7- Spiker, Kevin and Whisker, James B.: The Alien Tort Claims Act, Nova Science Publishers, Incorporated, 2019.
8- Villiger, Mark: Customary International Law and Treaties: A Manual on the Theory and Practice of the Interrelation of Sources, Springer Netherlands, 1997.
9- Vine, David: Island of shame: The Secret History of the US Military Base on Diego Garcia, Oxford, 2011, Princeton University Press.

ثالثًا: الدوريات والمقالات:

1. Derek, Mtuck: History Commons, International Affairs, Imperialism and Domination, US-Britain-Diego Garcia (1770-2004).
2. Evers, Sandra J.T.M. and Kooy, Marry: Eviction from the Chagos Islands: displacement and struggle for identity against two world powers, African History, Vol1, (Boston, 2011), Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
3. Harris, Peter: A Footprint of Unfreedom, The Future of Naval Support Facility Diego Garcia, Journal of Indo-Pacific affairs, Summer 2020.
4. Nauvel, Christian: A Return from Exile in Sight? The Chagossians and Their Struggle, Northwestern Journal of International Human Rights, Volume 5, Issue 1, Article 4, Fall 2006.
5. Osei, Boateng: Diego Garcia A test case for The African Union, New African, November 2003, ProQuest Research Library.

رابعًا: الرسائل والأبحاث العلمية:

- رسائل باللغة العربية:

1- زينب ابراهيم السعيد بدران: موريشيوس و القوى الكبرى في المحيط الهندي منذ الاستقلال حتى إعلان الجمهورية (1968- 1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012.

خامسًا: التقارير والمؤتمرات:

1. Harvey, Philip& Sokolowski S., Wojciech and Vine, David: Dérasiné: The Expulsion and Impowerishment of The Chgossian People, 11 April 2005.
2. Lunn, Jon: The Chagos Islanders, International Affairs and Defence Section, Standard Note: SN04463, Last updated: 20 April 2012, house of commons library.
3. Madely, John: Diego Garcia: A contrast to the Falklands, The Minority Rights Group LTD. , London, 1985, p2.

سادسًا: الموسوعات العلمية:

- الموسوعات العلمية العربية:

1- علي ضـوي: القانون الدولي العام، جامعة طرابلس، الطبعة السادسة، 2019.

- الموسوعات العلمية الأجنبية:

1. http//ar.wikipedia.org/wikiالتقادم_المسقط
2. http://www.earthrights.org
3. https://ar.wiki5.ru/wiki/Political_question